

سنن أبي داود
مكانتها، وشرطها، ورواياتها، وشروحها

زياد عبد الوهاب أوزون(*)

توطئة:

يكتسب البحث في «سنن أبي داود» أهميتَه مِن كونِه أحدَ الأصول الحديثية السِّتة، التي جمعت أكثر الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ(١)، وعلى الرغم من أن أبا داود لم يشترطِ الاقتصار على ما صحّ مِنَ الحديث إلا أنه - كشأن سائر مصنِّفي السُّنن - جمَع أحاديثَ الأحكام المرفوعةَ مرتبةً على أبواب الفقه(٢)، وزاد على ذلك استيعابه لمواضيعها، بما لَم يُسبَقْ إليه، ولم يُلحَقْ فيه(٣).

وقد أشار إلى اقتصاره في سننه على أحاديث الأحكام بقوله: لم أصنِّفْ في كتاب السُّنن إلا الأحكام دون كتب الزُّهد وفضائل الأعمال وغيرها(٤).

وأشار إلى استيعابه لها بقوله: ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء

(*) طالب دكتوراه في علوم الحديث - كلية الشريعة - جامعة دمشق.

(١) قال النووي (ت٦٧٦هـ) في «التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير متن تدريب الراوي» ١/ ١٠٥-١٠٦، معترضًا على مَنِ ادّعى أنه لم يَفُتِ الصحيحين من الحديث الصحيح إلا اليسير: «والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة منه إلا اليسير، أعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنَّسائي».

(٢) الرسالة المستطرَفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة، لمحمد بن جعفر الكَتاني، ص٣٢.

(٣) ذكره الخطابي (ت٣٨٨هـ) في معالم السُّنن ١/ ١٣.

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ص٥٤.

غيري، وكان الحسن بن علي الخلّال قد جمع منه قَدْر تسْعِمئة حديث، وذكر أن عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) قال: السُّنن عن النبي ﷺ نحو تسعمئة حديث[١]. في حين أن «سنن أبي داود» اشتملت على أربعة آلاف وثمانمئة حديث مرفوع ونحو ستِّمئة حديث من المراسيل[٢]، لتصل إلى قرابة ستة أضعاف ما ذكره ابن المبارك! وقال أيضًا: ليس ثُلُثُ هذه الكتب - يعني ما اشتملت عليه سننه من الكتب الفقهية - في مصنَّفات مالك بن أنس وحماد ابن سَلَمة وعبد الرزاق بن همَّام[٣].

وبهذا ضمّت «سنن أبي داود»: أدلة الفقهاء، والأصول التي استندوا إليها في آرائهم، والمنابع التي استقَوا منها مذاهبَهم، وقد أشار إلى ذلك بقوله: وأما هذه المسائل - مسائل الثوري ومالك والشافعي - فهذه الأحاديث أصولُها[٤].

ولعل البحث في «سنن أبي داود» يتطلّب منا التعرُّف إلى:

- موقعِها ضمن مراحل التصنيف الحديثي.
- مكانتِها بين الأصول الحديثية السِّتة.
- قَدْرِها عند أهل العلم.
- شرطِ أبي داود لِمَا أدخله فيها مِنَ الأحاديث.
- رواياتِها التي نشَرها تلاميذُ أبي داود عنه في الآفاق، وما تمتاز به كل رواية عن الأخرى.
- أهم الشروح التي وُضِعَتْ عليها.

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص٥٢.
(٣) المرجع السابق، ص٣٤.
(٤) المرجع السابق، ص٤٦.

ويجدر بنا قبل هذا كله أن نقف على ترجمة موجزة لأبي داود صاحب السُّنن.

أولاً- التعريف بأبي داود:

هو سليمانُ بنُ الأشعثِ بنِ شدّاد بن عَمْرِو بن عِمران الأَزْدي – نسبة إلى الأَزْد قبيلةٍ باليمن – السِّجِستاني ؛ نسبة إلى سجستانَ مدينةٍ بخراسان، وقد يقال في النسبة إليها السِّجْزي على غير قياس(١).

وُلد سنة ثِنْتين ومئتين، وتوفي بالبصرة سنة خمس وسبعين ومئتين للهجرة، رحمه الله تعالى.

قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): هو أحد مَنْ رحل وطوّف، وجمع وصنّف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزَريين، وكان قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابه السُّنن بها، ونقله عنه أهلُها، ويقال: إنه صنّفه قديمًا، وعرَضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

وكان يُشبَّه بالإمام أحمد في هَدْيه ودَلِّه وسَمْته(٢).

سمِع عبدَ الله بن مَسْلمة القَعْنبي تلميذَ الإمام مالك بن أنس الأصبحي، وأبا بكر وعثمان ابنيْ أبي شيبة، وأحمدَ بن حنبل، ويحيى بن مَعين، وإسحاق ابن راهوَيْه، وخلائقَ غيرَهم.

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ١٠٥، ومختصر سنن أبي داود للمنذري، ص١١-١٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٨، والرسالة المستطرفة، ص١١.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٩/ ٥٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٢.

وروى عنه الترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وأبو عَوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود، وخلائقُ غيرُهم[1].

وقال النووي (ت٦٧٦هـ): «اتفق العلماء على الثناء عليه، ووَصْفِه بالحفظ التامِّ، والعلم الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهم الثاقب في الحديث وغيرِه، فقال إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ) لما صنّف أبو داود السُّنن: أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لدواد الحديد[2].

وقال موسى بن هارون (ت٢٩٤هـ): خُلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة[3].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت٣٣٤هـ): كان أبو داود أحد حُفّاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعِلْمِه وعِلَله وسَنَدِه، في أعلى درجة النُّسُك والعفاف والصلاح والورع[4].

وقال أبو حاتم بن حِبَّان (ت٣٥٤هـ): أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونُسُكًا، وإتقانًا، جمع، وصَنَّف، وذَبَّ عن السُّنن[5].

وقال أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ): كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافَعة».

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٥٩، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١.

(٢) معالم السُّنن ١/ ١٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥١٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤/ ١٥١.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ١٥١.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٥٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٩.

(٥) الثقات لابن حبان ٨/ ٢٨٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ١٥١.

ثانيًا - التعريف بـ «سنن أبي داود»:

١ - موقع سنن أبي داود في التصنيف الحديثي:

تنوّعتِ المصنَّفاتُ الحديثية منذ طَوْر التدوين الرسمي للحديث، على رأس مئة للهجرة، بأمر عمرَ بنِ عبد العزيز ﵁، الذي كانت غايته الأولى جمْعَ الحديث النبوي؛ خوفًا من دُروس العلم[1] وذَهاب العلماء[2]، إلى أشكال متعددة، لا تنفكُّ عنِ الغاية الأولى، ولكنها تضيف إليها ما يقرّب النظر فيه، ويعين على فهم مواطن الاستدلال منه، من خلال الترتيب على أسماء الصحابة، أو الأبواب، أو الشيوخ، أو غير ذلك.

فظهرت منذ منتصف القرن الثاني الهجري أنواع مختلفة من التآليف الحديثية، كالمصنَّفات والجوامع، والموطّآت، بوّبَتِ الأحاديث وعنونَتْها، لكنها مزجَتْ أحاديث النبي ﷺ بأقوال الصحابة والتابعين.

ثم ابتكر العلماء في أوائل القرن الثالث الهجري مصنَّفات أسمَوْها المسانيد، أهملتِ التبويب، لكنها أفردتِ الحديث النبوي بالتصنيف، مرتَّبًا بحسَب أسماء رُواتِه مِنَ الصحابة.

ثم رأى البخاري (ت٢٥٦هـ) إفرادَ الحديث المرفوع الصحيح بالتصنيف تبعًا للأبواب[3]، وتَبِعه في ذلك تلميذُه مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، غير أنه لم يُفصحْ عن أسماء الأبواب؛ تجريدًا لأحاديث رسول

(١) من قبيل قولهم: دَرَس الرَّسْمُ دُروسًا: عفا. أي زال وذهب. ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، (درس).

(٢) أورد إيعازَه بالتدوين البخاريُّ في صحيحه معلَّقًا، في كتاب العلم (باب كيف يُقبض العلم).

(٣) ينظر منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، ص٥٩، ٦١. وذكر محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) في «الرسالة المستطرفة»، ص٤، أن أول من صنّف في الصحيح المجرَّد - على ما قاله غيرُ واحد - أبو عبد الله البخاري.

الله ﷺ عن غيرها من الكلام[1]»، وتبع البخاريَّ في ذلك أيضًا أصحابُ السُّنن، إلا أنهم لم يشترطوا الصحةَ، بل قصدوا ذِكْر الأصول الحديثية لمسائل الفقهاء ولو كانت ضعيفة، كما قال أبو داود (ت٢٧٥هـ): «وأما مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث أصولُها»[2]. وهو ما يوحي به عنوان كتاب الترمذي (ت٢٧٩هـ): «الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»[3]، وكذلك سار النَّسائي (ت٣٠٣هـ) في سننه على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفنّ الإسناد[4]، ومما أثنى به ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ) على «سنن ابن ماجه» أنه قويّ التبويب في الفقه[5].

ثم رأى بعضُهم أن يُرتّب الأحاديث تبعًا للترتيب الألِفبائي لأسماء شيوخه الذين أخذ عنهم، فكان (المعجم الأوسط) و(الصغير) للطبراني (ت٣٦٠هـ)، ويُشبه هذا إلى حدٍّ ما: ما يسمى بالمشيخات[6]، إلا أن المعاجم

(١) قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلَط وحمايته من الإسقاط والسقَط»، ص١٠٣: «ثم إن مسلمًا - رحمه الله - رتّب كتابه على أبواب، فهو مبوَّب في الحقيقة، ولكنه لم يَذكر تراجم الأبواب فيه؛ لئلّا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك».

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص٤٦.

(٣) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٩٨.

(٤) منهج النقد، ص٢٧٧.

(٥) ينظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر ٢/ ٦٦٠.

(٦) قال الكتاني (ت١٣٤٥هـ) في «الرسالة المستطرفة»، ص١٣٥: «المعاجم في اصطلاح المحدثين كتب تُذكر فيها الأحاديثُ على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غيرِ ذلك، والغالب أن تكون مرتبة على حروف الهجاء».ا هـ.

أما المشيخات فهي كتب يجمع فيها المحدّثون أسماء شيوخهم، وما تلقَّوه عنهم من الكتب أو الأحاديث، مقرونة بالأسانيد. قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في «المعجم المفهرس»، ص١٩٥: «وهي في معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يُرتَّب المشايخ فيها على حروف المعجم في أسمائهم، بخلاف المشيخات». ينظر الرسالة المستطرفة، ص١٤٠.

وُضعت من أجل الأحاديث، أما المشيَخات فوُضعت من أجل الشُّيوخ.

وكان أول بوادر خدمة التصانيف الحديثية السابقة: الجمع بين بعض الأصول الحديثية(١)، ثم ما يسمى بالمستدرَكات(٢)، والمستخرَجات على الصحيحين(٣)، ثم كانت كتب الأطراف(٤)، والتخريج(٥)، والزوائد(٦)، وغيرها.

---

(١) مثل «الجمع بين الصحيحين» - البخاري ومسلم - للجَوْزقي (ت٣٨٨هـ). ينظر: كشف الظنون ١/ ٥٩٩، وهدية العارفين ٣/ ٦١-٦٢. ويطلق على هذا النوع من التصنيف اسم المجامع: وهي كتب تجمع أحاديث عدةِ كتب من مصادر الحديث.

(٢) مثل «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (ت٤٠٥هـ)، حيث اعتنى بضبط الزائد عليهما، مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما، أو مما هو صحيحٌ وإن لم يوجَد فيه شرط أحدهما ينظر تدريب الراوي ١/ ١١٢-١١٣.

(٣) الاستخراج أن يَعْمِد حافظٌ إلى «صحيح البخاري» - مثلًا - فيُورِدَ أحاديثَه حديثًا حديثًا بأسانيدَ لنفسه، غيرَ ملتزم فيها ثقة الرواة، من غير طريق البخاري، إلى أن يلتقيَ معه في شيخه، أو في شيخ شيخه ولو في الصحابي. ينظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ١/ ٣٨-٣٩.

وهناك من استخرج على الصحيحين معًا، كأبي نُعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وغيرِه. ومن استخرج على «صحيح البخاري» فقط، كأبي بكر بن مَرْدَوَيْه (ت٤١٦هـ)، وغيرِه. ومن استخرج على «صحيح مسلم» فقط، كأبي عَوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، وغيرِه. ينظر: تدريب الراوي ١/ ١١٧.

(٤) هي كتبٌ يقتصر مؤلّفوها على ذِكْر طرَف الحديث الدالّ عليه، ثم ذكر أسانيده. وأشهرها «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمِزّي (ت٧٤٢هـ)، جمع فيه أطراف الكتب الستة وبعضِ ملحقاتها.

(٥) هي كتب تُؤلَّف لتخريج أحاديث كتابٍ معيَّن، وأشهرها «نصب الراية لأحاديث الهداية» لجمال الدين الزَّيْلَعي (ت٧٦٢هـ)، خرّج فيه أحاديث «الهداية» في الفقه الحنفي للمرغيناني (ت٥٩٣هـ).

(٦) هي كتب تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديثِ كتبٍ أخرى، كـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت٨٠٧هـ)، جمع فيه الزيادة من مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة، وبيَّن أحوالها.

وبهذا فإن «سنن أبي داود» انبثقت من قلب عصر التدوين والرواية، وامتازت بإفرادِ الحديث المرفوع وإن لم يكن صحيحًا - كما سأبينه في شرطها - وتبويبِه في جميع أبواب الفقه، كما سبقت الإشارة إليه في التوطئة.

٢- موقع سنن أبي داود بين الكتب السِّتة:

المراد بالكتب السِّتة: صحيحا البخاري ومسلم، وسننُ أبي داود والترمذي والنَّسائي وابن ماجه، وقد تبوّأت «سنن أبي داود» المرتبةَ الثالثة بين الكتب السِّتة بعد الصحيحين، والمرتبةَ الأولى بين السُّنن الأربعة؛ فقد درج العلماء على الاشتغال بهذه الكتب حسَب الأولوية: فبدؤوا بالبخاري، ثم بمسلم، فأبي داود، فالترمذي، فالنَّسائي، فابن ماجه.

قال السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) في تعليقه على أرجوزة شمس الدين ابن الجزَري (ت٨٣٣هـ) المسماة «الغاية في شرح الهداية في علم الرِّواية»:

وكتبَ السِّـــتّةِ بادرْ واسمعا قبلُ الصحيحينِ وبعدُ الأربعا

الترمـــذيَّ وأبـــا داودا النَّســـئيَّ وفـــتى يزيـــدا

وبادر لكتب أصول الإسلام فاسمعها، وقدّم منها سماع الصحيحين، وهما: صحيح البخاري، وصحيح مسلم؛ لأنهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وقدّم أولَهما؛ لكونه على المعتمَد أرجحَهما؛ لتقدُّم مصنِّفه في الفن وقِدَمِه، واختصاصِ صحيحه بمزيد الصفات وانتشار علمه، وقيل: مسلم، وقيل: هما سواء. ثم بعدَهما اسمع باقيَ الكتب الستة المشار إليها: وهي السُّنن لأبي داود، والجامع للترمذي، والسُّنن للنسائي، والسُّنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وقدَّمَ الناظمُ الترمذيَّ لضِيق النَّظْم، ثم إنه قدِ امتاز كل واحد من هذه الكتب بخصوصية:

فالبخاري: بقوة استنباطه.

ومسلم: بجمعه للطُّرُق في مكان واحد على كيفية حسنة.

وأبو داود: بكثرة أحاديث الأحكام، حتى قيل: إنه يكفي الفقيه.

والترمذي: ببيان المذاهب، والحكم على الأحاديث، والإشارة لِما في الباب مِنَ الأحاديث.

والنَّسائي: بالإشارة للعِلَل، وحسن إيراده لها.

وأما ابن ماجه: ففيه الضعيف كثير، بل وفيه الموضوع، ولذا توقّف بعضُهم في إلحاقه بها(١).

٣- ثناء العلماء على سنن أبي داود:

لم تَنَلْ «سنن أبي داود» تلك المكانةَ التي حازتْها، وذلك الشَّأْوَ الذي وصلت إليه من فراغ، بل كان ذلك ثمرةَ جُهْدٍ طويل وحِفْظٍ كثير وفهم عميق تميّز به أبو داود رحمه الله .

قال تلميذه أبو بكر بنُ داسَةَ (ت٣٤٦هـ): سمعت أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسَمئة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمّنتُه كتاب السُّنن(٢).

وقال محمد بن صالح الهاشمي (ت٣٦٩هـ): قال أبو داود: أقمت بطَرَسُوسَ عشرين سنة أكتب السُّنن(٣).

(١) الغاية في شرح الهداية، ص٧٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٥٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥١٠.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥١٠.

وبهذا كُتب لها القَبول بين أهل العلم:

فقال زكريا السَّاجِيُّ (ت٣٠٧هـ): كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود عهد الإسلام[١].

وقال تلميذه أبو سعيد بن الأعرابي (ت٣٤٠هـ): لو أن رجلًا لم يكنْ عنده مِنَ العلم إلا المصحف، ثم هذا الكتاب - يعني سنن أبي داود - لم يحتجْ معهما إلى شيء من العلم البتة.[٢]

وقال الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) شارح السُّنن: واعلموا - رحمكم الله - أن كتاب السُّنن لأبي داود كتابٌ شريف، لم يُصَنَّفْ في علم الدين كتابٌ مثلُه، وقد رُزق القَبول من الناس كافّة، فصار حَكَمًا بين فِرَق العلماء، وطبقات الفقهاء، على اختلاف مذاهبهم، وعليه مُعَوَّل أهل العراق ومصر والمغرب وكثيرٍ من أقطار الأرض، وكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود الجوامعَ والمسانيد ونحوَهما، فتَجمَع تلك الكُتب إلى ما فيها من السُّنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظَ وآدابًا، فأما السُّنن المحضة فلم يَقصِدْ أحد منهم جَمْعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها، على حسَب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حَلّ كتابه عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجَب، فضُربت فيه أكبادُ الإبل، ودامت إليه الرِّحَل[٣].

وقال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ): ولما كان كتاب السُّنن لأبي داود مِنَ الإسلام بالموضع الذي خصَّه الله به، بحيث صار حَكَمًا بين أهل الإسلام، وفصلًا في موارد النِّزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون،

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٣.
(٢) معالم السُّنن ١/ ١٢.
(٣) المرجع السابق ١/ ١٠-١١.

وبحكمه يرضى المحقِّقون، فإنه جمع شَمْل أحاديث الأحكام، ورتّبها أحسن ترتيب، ونظَمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء(١).

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): سنن أبي داود أُمّ الأحكام(٢).

٤- شرط أبي داود في سننه:

درج المصنِّفون الأوائل على الشروع في تصانيفهم دون بيان شروطهم فيها ومنهجهم وخُطَّتهم، وإنما عُرف هذا باستقراءِ كتبهم وسَبْرِها، وبما حوتْه عناوينُها من إشارات مجملة، أو تناقلتْه الرُّواة من إجابات مصنِّفٍ عن تساؤلاتهم حول مصنَّفه(٣).

وهذا ما حصل لأبي داود؛ فهو لم يذكرْ في مقدمة سننه شيئًا عن شَرْطه ولا منهجه فيها، لكنْ لما وصلت سننه إلى أهل مكة أرسلوا إليه يسألونه عن كيفية وضعها ومراتب أحاديثها في الصحة، فأجابهم برسالته الشهيرة الوجيزة التي كشفت عن منهجه وشرطه.

وسوف أقف في هذا المبحث مع النِّقاط الرئيسة التي أشار إليها في تلك الرسالة حول ما يتعلق بشرط الصحة دون المنهج؛ طلبًا للاختصار، ولأنه الأهمُّ في هذا المضمار، فقد بيّن أنه:

- يذكر أصحّ ما عرَف في الباب(٤).

---

(١) تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية ١/ ٨.

(٢) التلخيص الحبير ٢/ ٤٨.

(٣) ينظر: شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي، والتعليق عليها للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص٨٥-٨٦.

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص٣٠.

- ويحتجُّ بالمرسَل ما لم يوجدْ في الباب غيرُه، وما لم يعارِضْه حديثٌ مسنَد[1]: وقد علَّل هذا بقوله: وأما المراسيل فقد كان يَحتجُّ بها العلماء فيما مضى، مثلُ: سفيانَ الثوري، ومالكِ بن أنس، والأوزاعيِّ، حتى جاء الشافعي فتكلَّم فيها، وتابَعه على ذلك أحمدُ بن حنبل وغيرُه، فإذا لم يكنْ مسنَدٌ ضِدَّ المراسيل، ولم يوجَدِ المسنَدُ، فالمرسَلُ يُحتجُّ به، وليس هو مثلَ المتصل في القوة.

- ولا يُخرِّج عن رجل متروكِ الحديث شيئًا[2]: وهذا لا بدَّ له من قيد ليَسْلَم مِنَ النقد، ولذلك قال ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ): ومراده أنه لم يخرج لمتروكِ الحديث عندَه على ما ظهر له، أو لمتروكٍ متَّفَقٍ على تَرْكه؛ فإنه قد أخرج لمن قد قيل: إنه متروك، ومن قد قيل: إنه متَّهم بالكذب[3].

وقال محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ): حكى أبو عبد الله بن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ): إن شرط أبي داود والنَّسائي إخراجُ أحاديثِ قوم لم يُجْمَع على تركهم، إذا صحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قَطْع ولا إرسال.

- وإذا أورد حديثًا شديد الضعف أشار إلى رتبته[4].

- وما سكت عنه فلم يُشِرْ إلى نَكَارةٍ فيه أو علة، فهو صالح[5]. وقد اختلفتِ الآراء في مدى الصلاحية التي عناها أبو داود؛ هل هي الصلاحية للاحتجاج بأن يكون صحيحًا أو حسَنًا؟ أو الصلاحية للاعتبار بأن يكون ضعفُه يسيرًا فيعتضد بالمتابَعات والشواهد؟ وقد رجَّح ابن الصلاح

(١) المرجع السابق، ص٣٣. والمرسل ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ. والمسند هو الحديث المتصل المرفوع.
(٢) المرجع السابق، ص٣٣.
(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/ ٣٩٧.
(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص٣٧.
(٥) المرجع السابق، ص٣٨.

(ت٦٤٣هـ) والنووي (ت٦٧٦هـ) وغيرُهما أن يُحكَم على ما سكت عليه بأنه حسَن، ما لم ينصَّ على صحته أحدٌ ممن يميز بين الصحيح والحسن[1].

لكن ما سبق مِنَ الإشارة إلى احتجاج أبي داود بالمرسل، وهو نوع من أنواع الضعيف، والذي يشير إليه استقراء ما سكت عنه - يدل على أنه يريد الصلاحية بمعناها الأعمِّ، الذي يشمل الصلاحية للاحتجاج والصلاحية للاعتبار.

ولذلك استدرك ابن الصلاح فقال: وقد يكون في ذلك ما ليس بحسَنٍ عنده ولا مندرِجٍ فيما حقَّقنا ضَبْطَ الحسَن به، على ما سبق؛ إذ حكى أبو عبد الله ابن مَنْدَه أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النَّسائي أن يُخرِّج عن كل من لم يُجمَع على تَرْكه. قال ابن مَنْدَه: وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه، ويُخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجدْ في الباب غيرَه؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

وقال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ينبغي على الناقد أن لا يُقلِّد أبا داود في السُّكوت، بل ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيَعتضد به، أو هو غريب فيُتوقَّف فيه؛ لأنه قد يُخرِج أحاديث جماعة مِنَ الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها[2]. وهو تمامًا ما فعله المنذري في اختصاره للسُّنن.

وبيَّن أن أحاديث السُّنن أكثرُها مشاهير[3]: قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) معلقًا: لا يريد بالمشاهير هنا المعنى الاصطلاحيَّ، إنما يريد - والله أعلم - الأحاديث المشتهِرة عند المحدِّثين، الدائرة بين الأئمة

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٣٦، وتدريب الراوي ١/ ١٨٢-١٨٣.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني ١/ ٤٣٨-٤٣٩.

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص٤٧.

الفقهاء وأصحاب الفُتْيا، والمعمول بها عند جميعهم أو بعضهم، وإن كانت في نفسها أخبار آحاد.

وهو ما يشهد له سياق كلام أبي داود، لكنه على الرغم من ذلك ألمح إلى أن أكثرها متصلة صحيحة، فقال: والأحاديث التي وضعتُها في كتاب السُّنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث، ولو احتجَّ رجل بحديث غريب وجدتَ من يطعن فيه، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردَّه عليك أحد.

- وأنه قد يُخرج الحديث المُعلّ ويشير إلى عِلَّته إن وقف عليها، وربما لا يتوسّع في إيراد العِلل؛ لأن علم العامة يقصُر عن هذا.[1]

ومما يحسن إيراده في هذا المقام قولُ الذهبي (ت٧٤٨هـ): وفَّى أبو داود - رحمه الله - بذلك بحسَب اجتهاده، وبيَّن ما ضعفُه شديد، ووهْنُه غير محتمل، وكاسَر - أي غَضَّ الطَّرْف - عمَّا ضعفُه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسَنًا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، فكتاب أبي داود:

أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحوٌ من شطر الكتاب.

ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغِب عنه الآخر.

ثم يليه ما رغِبا عنه، وكان إسناده جيِّدًا، سالمًا من علة وشذوذ.

ثم يليه ما كان إسناده صالحًا، وقَبِلَه العلماء لمجيئه من وجهين ليِّنين فصاعدًا، يَعْضُد كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

---

(١) المرجع السابق، ص٥٠.

ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راوِيه، فمثل هذا يمشِّيه أبو داود، ويسكت عنه غالبًا.

ثم يليه ما كان بيِّن الضعف من جهة راوِيه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهّنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسَب شهرته ونكارته، والله أعلم[1].

٥- روايات سنن أبي داود:

إن لكثيرٍ من أمَّات كتب الحديث رواياتٍ، عُرفت كلُّ واحدة منها باسم تلميذٍ من تلامذة المصنِّف، ممن سمعها منه، ونقَلها عنه، ومن هذه الكتب كتاب «سنن أبي داود»، الذي اشْتُهِرَ من رواياته خمسُ نُسَخ، عدا ما دَرَس وانتسخ.

قال النووي (ت٦٧٦هـ): روى عن أبي داود: الترمذيُّ، والنَّسائي، وابن داسةَ، واللُّؤلؤي، وهما اللذان يرويان عنه كتاب السُّنن[2].

وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): وروى عنه سننَه: أبو عليّ اللّؤلؤيّ، وأبو بكر بن داسةَ، وأبو سعيد بن الأعرابيّ - بفَوْتٍ له - وعليّ بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك الرّوّاس - بفواتات - وأبو سالم محمد ابن سعيد الجلُوديّ، وأبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الأُشناني البغدادي[3].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ) في «مِرْقاة الصُّعود إلى سُنن أبي داود»[4]: قال الحافظ أبو جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ): روى هذا الكتاب عن أبي

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٠٩.

(٣) تاريخ الإسلام ٢٠/ ٣٥٩، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٥-٢٠٦، وينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، ص١٥٠.

(٤) (ق٣و)، وهو مطبوع، غير أنه تيسّر ليَ الرجوع إلى مخطوطته.

داود - ممنِ اتّصلت أسانيدهم به - أربعةُ رجال: أبو بكر بن داسَةَ، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللُّؤلؤي، وأبو عيسى الرملي ورّاق أبي داود، ولم تتشعبْ طرقُه كما اتَّفق في الصحيحين، إلا أن رواية ابن الأعرابي سقط منها كتاب الفتن والملاحم، والحروف[1]، والخاتم، ونحوُ النصف من كتاب اللِّباس، وفاته أيضًا من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة، ورواية ابن داسَةَ أكمل الرِّوايات، ورواية الرملي تُقاربها، ورواية اللُّؤلؤي من أصحِّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات.اهـ

فعُلم من مجموع كلام النووي والذهبي والسيوطي أن رواة السُّنن عن أبي داود تسعة: اللُّؤلؤي، وابن داسَةَ، وابن الأعرابي، وابن العبد، والرملي، والجلُودي، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك الرواس، وأبو عمرو أحمد بن علي البصري، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الأُشناني البغدادي.

غير أنه لم يوجَدْ ذكْرٌ في مؤلَّفات الحديث وشروحاته سوى لخمسٍ من هذه الروايات:

الأولى - رواية اللُّؤلؤي (ت٣٣٣هـ) وهي الرائجة في أكثر البلاد، وهي المرادة مِنَ السُّنن عند الإطلاق.

والثانية - رواية ابن داسَةَ (ت٣٤٦هـ) وهي مشهورة في بلاد المغرب، وتزيد على نسخة اللُّؤلؤي وتختلف عنها بالتقديم والتأخير في الكتب، وهي التي شرحها الخطابي (ت٣٨٨هـ) باسم «معالم السُّنن»؛ لأنه تلميذ ابن داسَةَ.

(١) كذا في شرح سنن أبي داود للبدر العيني ١/ ٣٣، ووقع في فهرس ابن عطية، ص ٨٢: «والحروب» بالباء المنقوطة بواحدة. وانظر: كتاب الحروف والقراءات من سنن أبي داود ٢/ ٦٦٧ طبعة جمعية المكنِز الإسلامي. (المجلة).

والثالثة - رواية ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ) وعلى الرغم من النقص الواقع فيها بالنسبة إلى النُّسَخ الأخرى، إلا أن فيها ما ليس في نسخة اللُّؤلؤي.

والرابعة - رواية ابن العبد (ت ٣٢٨هـ).

والخامسة - رواية الرملي (ت٣٢٠هـ): وهي أقرب الروايات إلى رواية ابن داسَةَ[١].

وقد جمع المِزي (ت٧٤٢هـ) في «تحفة الأشراف» الروايات الأربع الأُوَل، فإن كان الحديث موجودًا في رواية اللُّؤلؤي يكتفي بقوله: أخرجه أبو داود. وإن كان في غير رواية اللُّؤلؤي يُحدِّد الرواية، فيقول: رواية ابن داسَةَ، أو: ابن الأعرابي، أو: ابن العبد.

واعتمد على رواية اللُّؤلؤي أكثرُ أهل العلم؛ فعليها حاشيةٌ لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، والسِّنْدي (ت١١٣٨)، وغيرِهم؛ وهي المرادة في قول صاحب «جامع الأصول»، وصاحب «مشكاة المصابيح»، وصاحب «نَصْب الراية»، وصاحب «بلوغ المرام»، وغيرِهم، حين يقولون: أخرجه أبو داود؛ وهي التي اعتمد عليها أبو القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف»؛ وهي التي لخَّصها المنذري وخرَّج أحاديثها. اهـ[٢].

وقد أشار المنذري إلى ذلك في مقدمة «مختصر سنن أبي داود»[٣] عندما

---

(١) فهرس ابن عطية، ص٨٠.

(٢) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٤/ ٢٠٢-٢٠٥، وعنه محقق مختصر سنن أبي دواد ٨/ ١٢٦-١٣٤ مختصِرًا، ومستدرِكًا عليه بعضَ ما فاته.

(٣) ١/ ٩-١٠.

ذكر سنَدَه بكتاب السُّنن، وأنه ينتهي إلى اللُّؤلؤي عن أبي داود، بخمس وسائط بينه وبين أبي داود، وكذلك نقَل جملةً من تعليقات اللُّؤلؤي على بعض الأحاديث، كما في الحديث رقم: (٢٩١٨) عن عليّ: «لَئِنْ بَقيتُ لِنَصارى بَني تَغْلِبَ لَأَقْتُلَنَّ الْمُقاتِلَةَ وَلَأَسْبِيَنَّ الذُّرِّيَّةَ؛ فَإِنّي كَتَبْتُ الْكِتابَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ: عَلى أَنْ لا يُنَصِّروا أَبْناءَهُمْ»، قال أبو داود (ت٢٧٥هـ): هذا حديث منكَر؛ بلغني عن أحمد (ت٢٤١هـ) أنه كان يُنكر هذا الحديث إنكارًا شديدًا. قال أبو علي - يعني اللُّؤلؤي (ت٣٣٣هـ) -: ولم يقرأْه أبو داود في العَرْضة الثانية.

ورقم: (٤٨٤٤) عن أبي هريرة مرفوعًا: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»، قال أبو علي -وهو اللُّؤلؤي صاحب أبي داود-: بلغني عن أبي عبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ) أنه قال: وجهُه: أن يمتلئَ قلبُه حتى يشغلَه عن القرآن وذِكْر الله، فإذا كان القرآنُ والعلمُ الغالبَ فليس جوف هذا عندنا ممتلئًا من الشعر.

هذا وإن اعتماد المنذري على رواية اللُّؤلؤي، لم يمنعه من مقارنتها بروايات أخرى للسنن؛ لمزيدٍ من التدقيق والتمحيص، ولا سيما في مواضع الشك والاختلاف، كما في الحديث رقم: (٣٥٣٩) وهو حديث الوليد بن عبدة عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عَنِ الْخَمْرِ...»، فنَقل عن أبي حاتِم الرازي (ت٢٧٧هـ) أن الوليد بن عبدة مجهول. ثم عن ابن يونس (ت٣٤٧هـ) في «تاريخ المصريين» أنه مولى عمرو بن العاص. ثم قال المنذري: وهكذا وقع في رواية الهاشمي (ت٤١٤هـ)[1]: عبد الله بن عمر،

(١) أي عن اللُّؤلؤي؛ فهو تلميذه، كما بينه المنذري عندما ذكر سنده بكتاب السُّنن، في مقدمة «مختصر سنن أبي داود» ١/ ٩-١٠، وينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٣/ ٢٠١.

والذي وقع في رواية ابن العبد عن أبي داود: عبد الله بن عمرو. وهو الصواب(1).

ومهما يكن فإن النسخ المخطوطة المتوفرة من تلك الروايات إنما هي لرواية اللُّؤلؤي وابن داسَةَ، هذا ما أسفر عنه البحث الطويل في فهارس المخطوطات، التي لم تميز أكثرها بين رواية وأخرى، إنما أطلقت عزو السُّنن إلى دور المخطوطات، بأن تقول: سنن أبي داود موجودة في مكتبة كذا وكذا.

ومن أماكن وجود رواية اللُّؤلؤي: المكتبة الظاهرية رقم: ٢١٩ حديث (ق١-٣٠٣)(2). والمكتبة السليمانية رقم: ٣١٢ حديث(3).

أما رواية ابن داسَةَ ففي مجموعة المحمودية رقم: ٤٣٣(4).

وهذا ما يستفاد من كلام العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ)، الذي اعتمد في شرحه لسنن أبي داود على عشر نسخ للؤلؤي وواحدة لابن داسَةَ(5)، بما ينبئ بأن بقية النسخ - والله أعلم - لا تكاد توجد(6).

٦- أبرز شروحها:

وُضِعَت شروحٌ كثيرة على «سنن أبي داود»، تمّ منها كثير، وبعضُها لم يُكْمَلْ، وسوف أورد في هذا المبحث أهم ما تمّ منها، مرتَّبة على سِنِي وَفَيات

(١) أي استنادًا لكلام ابن يونس أنه مولى عمرو.

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - المنتخب من مخطوطات الحديث.

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة السليمانية.

(٤) فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة.

(٥) عون المعبود ١٤/ ٢٠٥.

(٦) لا بد من الاطلاع على النسخ المخطوطة الموزَّعة في مكتبات العالم لتقرير وجود روايات أخرى أو عدم وجودها، من خلال معاينة أسانيد تلك النسخ إلى أبي داود.

مؤلِّفيها، مشيرًا إلى أماكن وجود مخطوطاتها وبعض طبعات ما طُبع منها، ومعرِّفًا ببعض ما وقفت عليه من ذلك:

- معـالم السُّنن، لأبي سليمان حَمْـد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّـابي (ت٣٨٨هـ)، وهو أقدم شروح السُّنن وأجلّها، وقد اعتمد فيه - كما سبقتِ الإشارة إليه - على رواية ابن داسَةَ عن أبي داود؛ إذ هو تلميذ ابن داسَةَ، وبدأه بخُطبةٍ بيّن فيها أنه ألّفه نزولًا عند طلب بعض إخوانه، وأشار إلى خطته فيه ومنهجه، فقال: فقد فهمتُ مساءلتكم إخواني - أكرمكم الله - وما طلبتموه من:

- تفسير كتاب السُّنن لأبي داود سليمان بن الأشعث.

- وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه.

- وشرح ما يَستغلق من معانيه.

- وبيان وجوه أحكامه.

- والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه.

- والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها، باطن العلم والدراية بها[1].

ويظهر من كلامه هذا اعتناؤه بالجانب اللغوي والفقهي فحسب، لكن الناظر فيه يرى أنه لم يهملِ الجانب الحديثي أيضًا، فقد حكم على كثير مِنَ الرجال والأحاديث مقوّيًا ومضعفًا بلسانه ولسان غيره من أئمة هذا الشأن.

(١) معالم السُّنن ١/ ٤.

ومن نسخ الكتاب المخطوطة: نسخة بتنه رقم: ٢/ ٥٠٢، ويني جامع رقم: ٢٩٣، ومراد ملا رقم: ٦٠٦، وطوب قوب رقم: ٣[١].

وطُبع في المكتبة العلمية في حلب، سنة ١٣٥٢هـ، في أربع مجلدات، بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ. ثم طبع مع «مختصر سنن أبي داود» للمنذري و«تهذيب السُّنن» لابن القيم، في مطبعة أنصار السنة المحمدية، سنة ١٣٦٧هـ، في ثمانية أجزاء، بتحقيق الشيخين أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي إلى آخر الأجزاء الثلاثة الأولى، أما الجزء الرابع فما بعده فكان بتحقيق محمد حامد الفقي فقط، وقد أُثبت في أعلى هذه الطبعة تهذيب المنذري، ثم تحته معالم السُّنن، وفي الأسفل تهذيب ابن القيم.

- شرح سنن أبي داود، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، من نسخه المخطوطة نسخة حكيم أوغلي علي باشا رقم: ١٤ (٢٠٠)[٢].

- شرح سنن أبي داود، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، من نسخه المخطوطة نسخة دار صدام رقم: ١٨١ (١٢٤٧٤)[٣].

- مرْقاة الصُّعود إلى سُنن أبي داود، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، من نسخه المخطوطة: نسخة كوپريلي رقم: ٤١٧، وبشاور رقم: ٣٦٨، وجوتا رقم: ٢/ ٦٦[٤].

- فتح الودود في شرح سنن أبي داود، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ٣/ ١٥٢٣-١٥٢٤، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢/ ١٠٥٢.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان حسب الترتيب ٢/ ٩٩٢، ٢/ ١٠٥٣.
طُبع الكتاب مرتين، إحداهما بتحقيق: مشهور حسن، والثانية بتحقيق: حسين عكاشة. (المجلة).

(٣) ينظر: المرجعان السابقان حسب الترتيب ٢/ ٩٩٢، ٢/ ١٠٥٤.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان حسب الترتيب ٣/ ١٤٢٢، ٢/ ١٠٥٤.

السِّنْدي المدني (ت ١١٣٨هـ)، من نسخه المخطوطة: نسخة دار الكتب المصرية رقم: ٥٢٩، وجامعة قار يونس رقم: ١٢٠١، وراغب باشا رقم: ١٩ (٢٧٥)»[1].

ومن الشروح المتأخرة:

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن أمير علي العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ)، وقد بيَّن المصنِّف في مقدمته أنه اقتصر فيه على حلّ بعض المطالب العالية، وكشف بعض اللغات المغلقة، وأن المقصود منه الوقوف على معنى أحاديث الكتاب، دون ترجيحٍ للأحاديث بعضها على بعض، إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ودون ذكرٍ لأدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

الطبعة الهندية، وقد فُرِغ من طبعها سنة ١٣٢٣هـ، وجاءت في أربع مجلدات ضخام.

ثم صدر الكتاب عن المكتبة السلفية، سنة ١٣٨٨هـ، في أربع عشرة مجلدًا، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

ثم صدر عن دار الكتب العلمية دون تحقيق، سنة ١٤١٠هـ، في سبع مجلدات.

- بذل المجهود في حل أبي داود، لأبي إبراهيم خليل بن أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ)، وقد أشار في مقدمته إلى أنه أراد أن يكتب على سنن أبي داود تعليقًا مختصرًا جامعًا، يفتح أقفال كنوزه، ويُسهل صِعاب رموزه، وبيّن أنه وصل ما أورده أبو داود مرسلًا أو معلّقًا، وترجم

(١) جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٠٥٤.

لرجال أبي داود في أول ورودٍ لهم، وذكر مذاهب الأئمة الأربعة، معتنيًا عناية خاصة ببيان مذهب الحنفية وتوجيه آرائهم واستدلالاتهم، فجاء الكتاب في عشر مجلدات ضخام، وقد طبع في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤هـ.

*

خاتمة

وبعد، فهذا عرض مجمل لمصدر أصيل من مصادر الحديث النبوي الشريف، جَمَع أصول أحاديث الأحكام المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وتبوأ مكانة متقدمة بين الأصول الحديثية السِّتة والسُّنن الأربعة، وأسهم إسهامًا واضحًا في تطور التصنيف الحديثي وتنوُّعه.

وعلى الرغم مما اكتنف شرْطَ أبي داود – لما أدخله من الأحاديث في سننه – مِنَ الغموض إلا أن رسالته إلى أهل مكة في بيان شرطه ومنهجه رسمتِ الملامح العامة التي كملتها وفصلتها الدراسات الاستقرائية للعلماء الذين جاؤوا بعده.

وقد تبين لنا بعد الاطلاع على الروايات العديدة لسنن أبي داود، أن أصحها وأكثرها رواجًا وانتشارًا روايةُ تلميذه أبي علي اللُّؤلؤي، لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات رحمه الله.

كما ظهر لنا من خلال عرض شروح السُّنن العناية الفائقة التي أولاها العلماء لتلك السُّنن، والتي تجلت بتصدي جهابذة العلماء لشرحها في القديم والحديث، وعلى رأسهم أبو سليمان الخطَّابي تلميذُ تلميذِ أبي داود.

*

المصادر والمراجع

١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للشيخ أحمد شاكر، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢- تاريخ الإسلام ووفَيات المشاهير والأعلام، للذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٣- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت.

٤- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.

٥- تذكرة الحُفّاظ، للذهبي: محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، د.ت.

٦- التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير، للنووي: يحيى بن شرف، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.

٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٨٩م.

٨- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي: يحيى بن شرف، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٠- تهذيب سنن أبي داود، لابن قيم الجوزية الدمشقي: محمد بن أبي بكر، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، ومعالم السُّنن للخطابي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

١١- الثقات، لأبي حاتم البُسْتي: محمد بن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.

١٢- جامع الشروح والحواشي، للحبشي: عبد الله بن محمد، إصدار المجمع الثقافي - أبو ظبي، د.ت.

١٣- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين الخزرجي الأنصاري اليمني: أحمد بن عبد الله، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ.

١٤- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، لأبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

١٥- الرسالة المستطرَفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة، للكَتاني: محمد بن جعفر، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ=١٩٨٦م.
١٦- سِيَر أعلام النُّبلاء، للذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.
١٧- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، لابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٨- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي: عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح - دمشق، ط١، ١٩٧٨م.
١٩- شروط الأئمة الستة، لأبي الفضل المقدسي: محمد بن طاهر، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.
٢٠- صحيح البخاري، المسمَّى «المسند الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، لأبي عبد الله البخاري: محمد بن إسماعيل، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة - دمشق ، ط٣، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٢١- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلَط وحمايته من الإسقاط والسقَط، لابن الصلاح الشهرزوري: عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
٢٢- علوم الحديث، لابن الصلاح الشهرزوري: عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
٢٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي: محمد شمس الحق، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.
٢٤- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن، تحقيق أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.
٢٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٦- فهرس ابن عطية، لأبي محمد الأندلسي: عبد الحق بن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
٢٧- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، مؤسسة آل البيت - عمّان - المجمع الملكي، ١٩٩١م.
٢٨- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - المنتخب من مخطوطات الحديث، للألباني: محمد ناصر الدين، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

٢٩- فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، لتمالت: عمار بن سعيد، طباعة مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٣٠- فهرس مخطوطات المكتبة السليمانية، للدكتور محمود السيد الدغيم، سقيفة الصفا.

٣١- فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر بن خير الإشبيلي الأموي: محمد بن خير، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٣٢- القاموس المحيط، للفيروزآبادي: محمد بن يعقوب، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ت.

٣٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب چلبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٤- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري: علي بن محمد، دار صادر - بيروت، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٣٥- مختصر سنن أبي داود، للمنذري: عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

٣٦- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، لجلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، مخطوط في كوپريلي رقم (٤١٧).

٣٧- معالم السُّنن، للخطابي: حمد بن محمد، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

٣٨- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، تحقيق محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٣٩- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٤٠- النكت على ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية - الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٤١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة - إستانبول، ١٩٥١هـ، وأعادت طبعه دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.

❋ ❋ ❋